

## عرض لقواعد التحكيم والوساطة المقترحة من قبل مركز الوساطة والتحكيم في الغرفة التجارية العربية الفرنسية

تقرر في الجمعية العمومية ومجلس إدارة الغرفة التجارية العربية الفرنسية المنعقدين بتاريخ 9 يونيو/ حزيران 2008، مبدأ تبسيط النظام الأساسي للتحكيم من جهة، وإدخال الوساطة كأحدى الوسائط البديلة لحل الخلافات التجارية في العلاقات العربية الفرنسية، من جهة أخرى.

وهكذا قام مجلس الوساطة والتحكيم يساعده في ذلك مجلسه العلمي، في غضون عام 2009، بتنفيذ هذه المهام ومراجعة نظام التحكيم والنظام الداخلي، وتحريير نظام الوساطة.

### 1/ بالنسبة لنظام التحكيم

نظرا لتطور مختلف الأنظمة التحكيمية في العالم بدا للغرفة أنه أضحي من الضروري اعتماد نظام مبسّط، يعطي الأطراف والمحكمة التحكيمية حرية تعاقدية كاملة.

وقد اختار هذا النظام أن يلتصق بإرادة الأطراف مقترحا عليهم وبطريقة مبتكرة خيارات متاحة قبل الإجراءات التحكيمية وأثناءها بحيث يَكُون التحكيم الذي يتناسب بأفضل شكل مع نزاعهم.

وبإيجاز، فإن هذا النظام الأساسي قام بإدخال الإجراءات التي تسمح بما يلي :

- إجراءات سريعة،
- إجراءات أقل كلفة،
- إجراءات مبتكرة حيث تم إدخال نظام الترابط والضم إلى طلبات التحكيم مما يسمح لأطراف أخرى بالانضمام للإجراءات التحكيمية الجارية.

ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى الإجراء الجديد المبتكر المتعلق بالخروج من الإجراءات التحكيمية واللجوء إلى محاكم الدولة عند تقاعس أحد الأطراف. وحسب علمنا لا يوجد أي نظام تحكيمي آخر يتيح ذلك، وبهذا تكون الغرفة التجارية العربية الفرنسية أول من يدخل هذا الإجراء إلى أنظمتها الأساسية. إن ميزة هذا الإجراء هي تقادي وسائل الماطلة وتقييد إجراءات التحكيم. إذ أن مركز الوساطة والتحكيم يصبح من حقه ، عن طريق مجلسه التحكيمي، أن يعتبر أن الدعوى التحكيمية معطلة في حال عدم تسديد الرسوم الناتجة عنها. ويُنظر إلى هذا البطلان كتنازل عن طلب التحكيم فاتحا الطريق أمام اللجوء إلى محاكم الدولة في مقر الطرف الذي لم يتقاعس.

أخيرا، يسعى النظام إلى إرساء جسور بين مختلف طرق حل الخلافات التجارية، وهكذا يسمح النظام التحكيمي للمحكمة التحكيمية أو لمجلس التحكيم والوساطة أو لأحد الأطراف، أن يقترح في أي وقت كان اللجوء إلى الوساطة وفق نظام الوساطة للغرفة التجارية العربية الفرنسية.

ويتم تعليق المحكمة التحكيمية عند اللجوء إلى الوساطة. وفي حال فشل عملية الوساطة ، تستعيد الإجراءات التحكيمية مجراها.

أخيرا فيما يخص جدول الأتعاب، فلقد وُضع مع الأخذ بعين الاعتبار متوسط مبلغ الخلافات التجارية التي تُعرض على نظام التحكيم العربي الفرنسي عادة. وهو جدول معتدل يشجع ويقنع الفعاليات الاقتصادية باللجوء إلى نظام الغرفة التحكيمي.

## 2/ بالنسبة للوساطة

الوساطة هي طريقة بديلة لحل النزاعات التجارية تأخذ شيئا فشيئا مكانتها في العالم.

إن مهمة الوسيط هي الاستماع إلى الأطراف ومواجهة وجهات نظرهم بهدف مساعدتهم على معاودة الاتصال فيما بينهم مما يسمح بانبثاق اتفاق مقبول من قبلهم.

إن الوسيط لا يدلي برأيه، بعكس الخبير، ولا يقدم اقتراحا بعكس الموفق أو المصلح، ولا يحل النزاع، بعكس المحكم أو القاضي، أن الوسيط هو من تتوصل الأطراف عبره إلى حل نزاعهم وربما معاودة استئناف علاقاتهم التجارية.

أن نظام الوساطة للغرفة التجارية العربية الفرنسية منسجم مع باقي الأنظمة الدولية، ويتميز بالسرعة والفعالية، وهو قليل التكلفة، ويجب أن لا يستغرق أكثر من ثلاث أشهر منذ تاريخ تعيين الوسيط. ويحق لمركز الوساطة والتحكيم في الغرفة العربية الفرنسية أن يغلق تلقائيا ملف الوساطة إذا استغرق أكثر من ستة أشهر ابتداء من تاريخ تقديم طلب الوساطة.

ومثلما هو الحال في النظام التحكيمي، حيث هناك انفتاح على الوساطة أثناء الإجراءات التحكيمية، بالمقابل، عند فشل الوساطة، يمكن للأطراف أن تطلب مباشرة الإجراءات التحكيمية وفق قواعد الغرفة.

وبالنسبة للأتعاب، فهي معقولة إلى حد كبير، وهناك مبلغ مقطوع لفترة 20 ساعة عمل يقوم بها الوسيط، وحسب الوقت الذي يقضيه بعد انقضاء فترة الـ 20 ساعة.